الديمقراطية في العالم العربي:
الآفاق والدروس من جميع أنحاء العالم

ميلر، إ. لوريل، جيفري مارتيني، ستيفن لارابي، الملاك راباسا، ستيفاني بيزارد، إ. جولي تايلور، وتيوداج منغستو.

سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند.

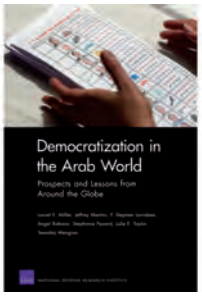

يرصد هذا الكتاب تجارب التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية في العالم كله شرقًا وغربًا لأخذ دروس مستفادة؛ لإرشاد الثورات العربية وبالأخص مصر وتونس باعتبارهما على أعتاب التحول الديمقراطي؛ لأنهما خاضتا تجربة الانتخابات البرلمانية والرئاسية على عكس الدول العربية الأخرى التي قامت بها ثورات ولكن مازال بها عراقيل كثيرة، مثل ليبيا واليمن والبحرين وسوريا.

بسبب التباين فيما وصلت إليه ثورات الربيع العربي طرح القسم الأول من هذا الكتاب سؤالين رئيسين، وهما " هل ثورات الربيع العربي ستؤدي إلى ازدهار ديمقراطي أم أن انهيار النظم السياسية في هذه البلاد سيطلق العنان للقوى المتطرفة وللصراعات العرقية؟ وهل كل الثورات ستنجح أم هي مجرد حركات ثورية تؤدي إلى تغيير شكلي يتمثّل في إزاحة ديكتاتور والائتيان بديكتاتور آخر؟ "

حاول مؤلِّفو هذا الكتاب الإجابة عنهما وعن غيرهما من الأسئلة ذات الصلة بهما عن طريق النظر إلى خبرات المراحل الانتقالية السابقة في دول العالم الثالث كله بداية من منتصف السبعينيات عند ظهور مصطلح الموجة الثالثة للديمقراطية لصامويل هانتجتون إلى الآن، إلا أنهم وجدوا أنه حتى الدول المشتركة في منطقة ديمغرافية واحدة والتي تتمتع بنظام سياسي واحد تتنوع في خبرات المراحل الانتقالية، ويصعب تعميم تجربة واحدة عليها؛ لأن كل الدول لا تعبر إلى الديمقراطية، فهناك دول ترقد في "منطقة رمادية"؛ أي ترزق بأنظمة هجينة تجمع بين السلطوية والديمقراطية.

وطرح هذا الكتاب سؤالًا محيِّرًا حول مراحل الفترات الانتقالية وهو " ما هي السياسات التي تجعل من أي نظام حكم يتحول ليصبح نظامًا ديمقراطيًّا؟" على الرغم من صعوبة الإجماع على محددات واحدة إلا أن الباحثين قد أجمعوا على عدة محددات، منها: طريقة تغيير النظام، خبرة الدولة في التعددية، الاختيارات السياسية التي يحددها الفاعلون المحليون، التماسك بين الدولة والمجتمع متضمِّنًا الانشقاقات الاجتماعية وحركات التمرد والنزاع على الحدود، الحالة الاقتصادية للدولة، البيئة الخارجية، وأخيرًا المساعدات الخارجية والجهود الدولية الداعمة لعملية التحول الديمقراطي.

وقد تطرق الكُتّاب إلى طبيعة النظم السياسية العربية قبل ثورات الربيع العربي، فوجدوا أن العالم العربي منطقة منفردة من حيث نوعية نظم الحكم،

فمثلًا لبنان والعراق والكويت إما ذوات أنظمة هجينة أو سلطوية أو ديكتاتورية، وليس هناك نظام ديمقراطي كامل. ومن هنا تمّ التساؤل عن أسباب افتقار الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية إلى الديمقراطية؟

تنوعت آراء المحلّلين حول أسباب افتقار العالم العربي إلى الديمقراطية، فمنهم مَن نسب هذا إلى افتقار العالم العربي للمتطلبات المسبقة لعملية الديمقراطية، مثل المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، وأن هذا راجع للأصول الإسلامية والقبلية التي عززت ثقافة الخضوع للسلطة. في حين رأى آخرون أن وجود البترول في المنطقة جعلها تتمتع بنوع من الخصوصية، نظرًا لأنّ عوائد البترول تعود إلى الدولة مما يعزز السلطوية، بينما رأى فريق آخر أن الدول الكبرى مثل أمريكا تلعب دورًا كبيرًا لتحقيق الاستقرار السياسي في العالم العربي لحماية إسرائيل.

ويتحدّث القسم الثاني من الكتاب عن تجارب المراحل الانتقالية في العالم بدايةً من ظهور الموجة الثالثة للديمقراطية في منتصف السبعينيات. فقد بدأ تغيير الأنظمة يظهر في أوروبا الجنوبية، فمثلًا في أسبانيا اعتمد التغيير على مبادئ الإجماع والرضاء العام، أما البرتغال فقد اتسمت بفوضوية انتقالية بسبب الاختلافات الأيدولوجية داخل الجيش، وبالنسبة لتركيا فقد كانت حالة خاصة، فبعد انقلاب 1980م أشرف الجيش على الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي.

وقد اتسمت عملية الديمقراطية في أميركا اللاتينية بالاتجاه إلى السوق الحرة وتحرير التجارة مما عزز من دور المجتمع المدني والموظفين المنتخبين. وقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي من العوامل التي سرعت من التحول الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية، مثل الأرجنتين والبيرو وتشيلي؛ لعدم وجود مصدر تسليح لحركات التمرد.

الانتقال نحو الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية اتسم بالسهولة والنجاح رغم المشكلات الاقتصادية بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي والناتو. إلا أنّه في بلغاريا ورومانيا كانت هناك اختراقات قمعية قاسية من قبل الأنظمة السابقة مما جعل المرحلة الديمقراطية تتسم بالفوضوية على عكس بولندا والمجر حيث ظهرت مؤسسات المجتمع المدني.

عند مقارنة الربيع العربي بانتقالات الموجة الثالثة في القسم الثالث الأخير من الكتاب، سنجد أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونبذ الشيوعية أصبحت الديمقراطية بلا منازع، كما أصبحت النظام الشرعي للحكم والسمة الدولية السائدة، إلا أن الدول العربية ترى أن هناك بديلًا عن الديمقراطية وهو النهج الإسلامي. إلا أن هذا القسم من الكتاب أكّد أن التطورات في مصر وتونس ستختبر قدرة الأحزاب على المفاضلة بين العلمانية والإسلامية. فمن الممكن أن تتبع الدول العربية تجربة تركيا وإندونيسيا من حيث وجود أحزاب إسلامية محافظة تلعب دورًا في الحياة السياسية داخل نظام برلماني.

أما عن الدروس المستفادة التي اقترحها الكاتب بناءً على خبرات الأنظمة الانتقالية حول العالم فكانت: (1) إدارة الآثار المترتبة على تغيير النظام؛ أي التوفيق بين موجة التفاؤل بعد الثورة والواقعية السياسية، تقبل الفاعلين السياسيين الجدد، ووضع سياسات رسمية للجماعات المحظورة، مثل: الإخوان المسلمين في مصر. (2) التغلب على الافتقار للخبرة الديمقراطية؛ لأن أغلب النظم العربية أنظمة هجينة أكثر من كونها أنظمة ديمقراطية ذات منظمات مجتمع مدني نشطة. (3) تأسيس رقابة ديمقراطية على المؤسسات الأمنية، أي قيادة مدنية على المؤسسة العسكرية بسبب رغبتها في النفوذ السياسي والاقتصادي. (4) خوض انتخابات

ديمقراطية كمرحلة أولية ضرورية في العملية الانتقالية. (5) كتابة دستور جديد، فمثلاً في مصر استمر النضال حول كيفية كتابة دستور لمدة عام. (6) المحاسبة على مظالم الماضي، مثل: سجن رموز النظام السابق. (7) إدارة مشكلات الدولة والتماسك الاجتماعي مثل النزاعات الدينية بين المسلمين والمسيحيين التي تهدد الاستقرار السياسي. (8) مواجهة المشكلات الاقتصادية، مثل عدم وجود عدالة في التوزيع متمثلة في الدعم الغذائي والرفاهية الاجتماعية. (9) الرد على البيئة الخارجية، مثل رغبه أمريكا في حدوث استقرار سياسي في مصر لصالح إسرائيل.

أُختتم الكتاب بالإشارة إلى العوامل التي تؤدي إلى نجاح أو تقويض عملية التحول الديمقراطي، ومنها: دور القيادة وإدارة النخبة السياسية للتغيير، أهمية التكامل الإقليمي للدفع بالديمقراطية كما حدث في تجربة الاتحاد الأوروبي، وجوب التغيير حتى لو بمقدار بسيط لكن بخطى مستمرة.

إعداد: أميرة حسام أحمد إسماعيل.
باحثة سياسية